

## اعتراضات تواجه احتمالات تعديل الدستور الكويتي

الجدل الدائر في الكويت بشأن إمكانية إجراء تعديل على دستور البلاد يمثل صدى لوجود قناعتين متضادتين تقوم الأولى على حتمية إدخال إصلاحات سياسية تحد من حالة التوتّر الدائمة في علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقوم الثانية على وجوب الحفاظ على ما يمنحه الدستور الحالي من سلطة رقابية واسعة لنواب البرلمان على عمل الحكومة، باعتبار ذلك "مكسبا ديمقراطيا" لا يمكن التفرط فيه.

الكويت - أثار رواج أنباء عن إمكانية إجراء تعديل على الدستور الكويتي موجة عارمة من الاعتراضات صدرت بالأساس عن شخصيات وقوى ذات حضور وتمثيل في البرلمان، كون ما تسرّب بشأن التعديل المفترض يشير إلى تقليص الصلاحيات الرقابية للمجلس على عمل الحكومة ولا يستتني إمكانية اعتماد نظام المجلسين عبر إنشاء مجلس ثان يتم اختيار أعضائه عن طريق التعيين ويكون له دور في مراجعة وإقرار القوانين التي يقرها مجلس الأمة. وحمل المعارضون فرضية تعديل الدستور على حمل الجد كون الفكرة مطروحة أصلا منذ فترة ومدتالة في سياق عملية البحث عن حلول لمشكلة عدم استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية بسبب اللجوء بشكل متكرر إلى حلها وإعادة تشكيلها.

وتعزى هذه الظاهرة التي أصبحت سمة مميزة للحياة السياسية في الكويت إلى كثرة الخلافات بين أعضاء البرلمان والحكومات المتعاقبة.

### أسئلة حول الجهة المخولة وضع تصورات للتعديلات المراد إدخالها على الدستور والتأثيرات المحتملة لتوجهاتها الأيديولوجية

وفي سياق الاعتراضات على تعديل الدستور الكويتي تطرّق النقاش الحاد إلى موضوع الجهة المخولة وضع التصورات وتحديد الخيارات في التعديل المفترض. وجاء ذلك بعد رواج تسريبات بشأن إسناد مهمة وضع التصور الأولي لتعديل الدستور للجان تشاورية غير منتخبة يتم اختيار أعضائها وفق معيار القرب من السلطة.

وتثير بعض القوى السياسية الكويتية مخاوف من أن تسقط بعض الشخصيات المشاركة في اللجان المذكورة توجهاتها السياسية والفكرية والأيديولوجية على التعديلات المراد إدخالها على الدستور الكويتي. وقالت الحركة التقدمية، الجمعة في بيان، "إن تاريخ محاولات تنقيح الدستور السابقة كشف أنها كانت ذات توجه غير ديمقراطي، سواء تلك التي قدمتها الحكومة بين 1980 و1983 لتقليص المسؤوليات التشريعية والرقابية لمجلس الأمة وتوسيع دور السلطة التنفيذية، أو محاولات التنقيح المقدمة من بعض النواب لتغيير الطابع المدني للدولة وقيام الدولة المدنية".

وعن إمكانية استحداث مجلس ثان إلى جانب مجلس النواب قالت الحركة "لا حاجة لما يتردد من البعض حول اقتراح استحداث نظام المجلسين في الكويت، بحيث يكون هناك مجلس نواب ومجلس أعيان، ذلك أن القصد الأول من نظام المجلسين هو أن يراجع المجلس الآخر، أي مجلس الأعيان أو مجلس الشورى، القوانين التي أقرها المجلس النيابي المنتخب، وهذا متحقق في النظام الدستوري الكويتي عبر منح الأمير الحق في ردّ القوانين التي يقرها مجلس الأمة".



برلمان الكويت.. اعتراضات ومعارك



المجتمع الدولي أمام مسؤولية إنقاذ مستقبل البشرية

## الإمارات تؤسس لشراكة دولية في مواجهة أخطار كورونا

### مشاورات بين الشيخ محمد بن زايد وفاعلين دوليين للحد من انتشار الفيروس

إمكانات تكثيف التعاون والعمل المشترك لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا، ودعم جهود المجتمع الدولي والحكومات والمجتمعات لاحتوائه.



الشيخ محمد بن زايد  
جميعنا شركاء في مكافحة الأمراض والحد من انتشارها

كما بحثا أهم المبادرات والشراكات الإنسانية القائمة بين الجانبين والتي تستهدف الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تعيق تقدم المجتمعات وتنميتها اجتماعيا واقتصاديا في مختلف المناطق. وأكد أهمية استمرار مختلف الجهود وتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالأعمال الإنسانية لتحقيق أفضل النتائج في مجال تقديم الخدمات الإنسانية الصحية العاجلة، وخاصة خلال هذه الظروف الصعبة التي تستدعي استجابة سريعة للأوضاع الإنسانية والصحية في العديد من مناطق العالم ودعم جهود دولة.

كما ناقش الموضوع ذاته مع رئيس الوزراء الكوري الجنوبي مون جاي إن. عالميا شاملا يتجاوز الجانب الصحية إلى مختلف مظاهر النشاط البشري وعلى رأسها النشاط الاقتصادي.

وتستثمر الدولة في ذلك رصدا سابقا من ثقة كبار شركائها الدوليين بناء على نجاحات تحققت بالفعل بفضل تعاون الإمارات مع هؤلاء الشركاء في مواجهة العديد من الكوارث وحلحلة الكثير من الملفات والقضايا المعقدة. وعن الكلمة الهاتفة مع بيل غيتس قال الشيخ محمد بن زايد عبر حسابه في تويتر "بحثت مع الصديق العزيز بيل غيتس خلال اتصال هاتفي أهمية استمرار تضافر الجهود وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الدولية والجهات الخاصة في العمل الإنساني"، مضيفا "جميعنا شركاء في مكافحة الأمراض والحد من انتشارها وخاصة فيروس كورونا ودعم جهود تطوير علاجه والوقاية منه".

وسبق للشيخ محمد بن زايد أن ناقش موضوع التصدي لانتشار فيروس كورونا خلال كلمة هاتفة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ.

بصد تأسيس نهج تشاركي في مواجهة ظاهرة كورونا التي أخذت مخاطرها بعدا عالميا شاملا يتجاوز الجانب الصحية إلى مختلف مظاهر النشاط البشري وعلى رأسها النشاط الاقتصادي.

وتستثمر الدولة في ذلك رصدا سابقا من ثقة كبار شركائها الدوليين بناء على نجاحات تحققت بالفعل بفضل تعاون الإمارات مع هؤلاء الشركاء في مواجهة العديد من الكوارث وحلحلة الكثير من الملفات والقضايا المعقدة. وعن الكلمة الهاتفة مع بيل غيتس قال الشيخ محمد بن زايد عبر حسابه في تويتر "بحثت مع الصديق العزيز بيل غيتس خلال اتصال هاتفي أهمية استمرار تضافر الجهود وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الدولية والجهات الخاصة في العمل الإنساني"، مضيفا "جميعنا شركاء في مكافحة الأمراض والحد من انتشارها وخاصة فيروس كورونا ودعم جهود تطوير علاجه والوقاية منه".

وسبق للشيخ محمد بن زايد أن ناقش موضوع التصدي لانتشار فيروس كورونا خلال كلمة هاتفة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ.

أبوظبي - تمّ خلال كلمة هاتفة الجمعة، بين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي وبيل غيتس الرئيس المشارك لـ "مؤسسة بيل وميليندا غيتس" بحث إمكانات تكثيف التعاون والعمل المشترك بين دولة الإمارات والمؤسسة المذكورة لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد.

وجاء ذلك في وقت كشفت فيه دولة الإمارات من جهودها لمواجهة الوباء مسخرة ما تمتلكه من إمكانات وخبرات في مساعدة العديد من الدول على تطوير فيروس كورونا والحد من انتشاره. وقامت الدولة بإجلاء العشرات من رعايا عدد من الدول من مقاطعة هوبي الصينية بؤرة تفشي فيروس كورونا ونقلهم إلى المدينة الإنسانية في أبوظبي حيث يتمّ التكفل بتقديم الرعاية الصحية الشاملة لهم والتأكد من سلامتهم قبل إعادتهم إلى بلدانهم.

وساعدت الإمارات أيضا منظمة الصحة العالمية على نقل أدوية ومعدات طبية لإيران التي تحولّت بدورها إلى بؤرة لانتشار الفيروس.

وتبدو دولة الإمارات من خلال تكثيف تواصلها مع كبار الشركاء الدوليين

## انتفاضة العراق تتحدّى كورونا والقبضة الأمنية

للبلاد وعمّقها انتشار فيروس كورونا الذي يُعتقد أن مصدره إيران المجاورة، حيث تجمع بين البلدين صلات واسعة وتنشط حركة تنقل الأفراد بين أراضيها، لاسيما مع وجود أماكن مقدسة لدى الطائفة الشيعية في العراق يتدفّق عليها الزوار بالآلاف من داخل إيران.

وتقول السلطات العراقية إن عدد المصابين بالفيروس بلغ إلى حدود مساء الخميس 38 مصابا وعدد المتوفين بسببه ثلاثة، لكن الكثير من العراقيين يشكّون في دقة تلك الأرقام المعلنّة بشكل رسمي، مرجعين قلّتها إلى قصور الجهاز الصحي المتهالك في اكتشاف حالات الإصابة.

واضطرّ بالغاغبيّة العليا في العراق، الجمعة، إلى إلغاء صلاة الجمعة للمرة الأولى منذ 2003، خشية انتشار فيروس كورونا المستجد. وسبق للرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني أن خصص جزءا من خطب الجمعة السابقة للوضع الصحي في العراق الذي يبلغ عدد سكانه حوالي أربعين مليون نسمة ويعاني الكثير منهم عدم الوصول إلى الرعاية الصحية الجديدة، النظام العراقي في أزمة كبرى ضاعفت من حدّتها الأوضاع الاقتصادية

وخلّفت الانتفاضة أثرها العميق على استقرار النظام السياسي الذي تقوده منذ 17 سنة بشكل أساسي أحزاب شيعية موالية لإيران، في تجربة فاشلة على مختلف الصعد أحدثت تراجعاً كبيراً للدولة العراقية اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

**فشل وزير الاتصالات الأسبق محمد توفيق علاوي في تشكيل حكومة جديدة أدخل النظام العراقي في أزمة كبرى**

وإذ أجبر المحتجون حكومة عادل عبدالمهدي على الاستقالة في ديسمبر الماضي، فقد حالت الخلافات بين الأحزاب ذاتها وتنافسها الشديد على الفوز بخصص في المناصب الوزارية والمواقع الإدارية، دون تشكيل حكومة جديدة. ووضع فشل وزير الاتصالات الأسبق محمد توفيق علاوي في تشكيل حكومة جديدة، النظام العراقي في أزمة كبرى ضاعفت من حدّتها الأوضاع الاقتصادية

عناصرها تم نقلهم إلى المستشفى". ودعت القيادة في بيانها "المظاهرين إلى تحديد الذين قاموا بإطلاق النار من أجل المحافظة على سلمية المظاهرات".

ومن جهتها قالت وسائل إعلام محلية إن مواجهات جرت في الخلداني بين الجيش العراقي وعناصر مسلحة ترندي زي قوات مكافحة الشغب، مؤكدة وقوع قتيل في صفوف تلك العناصر. وكثيرا ما يُنسب إطلاق النار من داخل ساحات الاحتجاج والاعتصام لـ "مندسين" وهي العبارة التي باتت تستخدم لتسمية عناصر من الميليشيات الشيعية منخرطة في عملية قمع المظاهرات ولا تتردّد أحيانا في إطلاق النار على القوات الأمنية بهدف تحفيزها على ردّ فعل عنيف إزاء المظاهرين. وسبق للميليشيات ذاتها أن انخرطت في عمليات اغتيال واختطاف وتعذيب العديد من الناشطين في صفوف الحراك الاحتجاجي، أملا في ترهيب المحتجّين وهو ما لم يتحقق عمليا. ويشهد العراق احتجاجات غير مسبوقة، منذ مطلع أكتوبر الماضي تخلّلتها أعمال عنف خلفت أكثر من 600 قتيل، حسب إحصائيات محلية وأخرى دولية، إضافة إلى أكثر من ثلاثين ألف جريح.

حافظت الانتفاضة الشعبية الجارية في العراق منذ أكثر من خمسة أشهر ضد نظام المحاصصة الزبانية والعرقية والطائفية على زخمها، رغم محاذير فايروس كورونا الذي تعتبر التجمّعات البشرية من أي نوع عاملا مضاعفا لمخاطر انتشاره. كما تحدّت القبضة الأمنية التي واجهت بها السلطات المنتفضين وأوقعت في صفوفهم الآلاف من الضحايا بين قتلى ومصابين.

وأصيب، الجمعة، سبعة مظاهرين قرب ساحة الخلداني وسط العاصمة بغداد وذلك بعد تدخل عنيف من القوات الأمنية بهدف تفريق المظاهرات بالقوة. وقال مسؤول صحي يعمل في دائرة صحة الرصافة ببغداد لوكالة الأناضول إن الضحايا أصيبوا بجروح وحالات اختناق جراء قنابل وغازات مسيلة للدموع أطلقها قوات الأمن، موضعا أن "بعض المظاهرين أصيبوا بكرات حديدية".

وفي الجهة المقابلة أعلنت قيادة عمليات بغداد التابعة للجيش تعرض قوات أمنية لإطلاق نار مباشر من ساحة الخلداني. وقالت في بيان إن "القوات تعرضت لإطلاق النار من داخل تجمّعات المظاهرين، ما أدى إلى جرح عدد من